

ميثاق مجموعة الامتثال لمكافحة الجرائم المالية
في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



I. مقدمة

ان للجرائم المالية¹ نتائج وخيمة سواء اكانت اجتماعية، او اقتصادية، او سياسية، كما و انها تشكل خطرا و تهديدا على الامن الوطني للدول و ذلك لكونها تعد الوسيلة و الوقود للتجارة غير المشروعة في المواد المخدرة (المخدرات) و السلاح، و الاشخاص و الكيانات الارهابية، و المجموعات الاجرامية التي تسعى الى زيادة نطاق مشاريعها الاجرامية. هذا و يتطلب الدور الجوهرى الذي تقوم به المؤسسات المالية في مكافحة عمليات غسل الاموال و تمويل الارهاب، تطبيق تدابير استباقية و فعالة تشمل علىاليات حماية وقائية و على مستوى عالى من الجاهزية لايقاف التدفقات المالية الغير مشروعه. و تشمل هذه التدابير الاستثمار المعمق بالموارد البشرية لزيادة كفائتها و فعاليتها.

II. غاية المجموعة

جعلت مجموعة الامثال لمكافحة الجرائم المالية في منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا مكافحة غسل الاموال و تمويل الارهاب من اولى اولوياتها و هي ملتزمة ببذل الجهود اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

ان حماية سمعة و مكانة المؤسسات المالية العاملة في منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا امر من الامهمية بمكان بحيث يعد ضروريا لنموها و تطورها. من أهم غايات هذه المجموعة: تعزيز الثقة بنزاهة و سلامة القطاع المالي و المصرفي، و وقف الموارد المتوافرة للارهابيين، و تضييق الخناق على الاشخاص و الكيانات الاجرامية بشكل يمنعهم من الاستفادة من نشاطاتهم غير المشروعه.

هذا و يتم تحقيق اهداف المجموعة من خلال تعزيز الوعي بالجرائم المالية و تطوير دليل شمولي عملي لذلك. نقوم بمشاركة هذه المعلومات فيما بيننا و مع شركائنا الاستراتيجيين بهدف التعامل و تحظى التحديات و المخاطر التي يواجهها مجتمع ادارات الامثال في مكافحة الجرائم المالية و لإحداث تغيير ايجابي. و بناء على ما تقدم، فان عملنا يستند الى ثلاثة لبنات اساسية: المصداقية، و النزاهة، و الثقة لاحادث اثر جماعي ايجابي.

III. أهداف المجموعة

- مناقشة التحديات ذات العلاقة و التي تواجهها المؤسسات المالية و العمل ضمن إطار بحثي و علمي منهجي بحيث تصبح المرجعية فيما يتعلق بالتحديات المتعلقة بمكافحة الجرائم المالية في منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا.
- رفع مستوى ثقة المؤسسات و الجهات العالمية بأن هنالك مؤسسات في هذه المنطقة تقهم قلقهم و تعمل معا في منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا لجعلها مناخا امنا للأعمال.
- ان تعمل كحلقة وصل او قناة تغذية راجعة ما بين القطاع الخاص من جهة و المؤسسات / الجهات الخارجية / الدولية و الجهات الرقابية من جهة أخرى، مثل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا، و مجموعة وولفسبرغ، الخ.

¹ تتمثل الجرائم المالية بالجرائم الخطيرة و مخالفات القوانين و التعليمات و الممارسات العالمية، حيث يتوجب على المؤسسات المالية التعرف عليها و الإبلاغ عنها، و تشمل غسل الاموال (تبسيط الاموال)، و تمويل الارهاب، و الفساد، و الاحتيال، و التهرب الضريبي، و مخالفات برامج الحظر و العقوبات الاقتصادية، الخ.

- تقديم مساعدة تقنية للبنوك في الدول النامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتطوير برامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها.

IV. مخرجات المجتمعات

- تطوير فهم أفضل للجرائم المالية و ترجمة ذلك إلى مؤشرات للمخاطر و تبيينات خاصة بمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا.
- تداول و مناقشة التحديات الإقليمية، بما في ذلك القوانين و التعليمات العالمية او العابرة للحدود و التي لا تنسجم مع القوانين و التعليمات المحلية و وضع توصيات حول أفضل السبل للالتزام بها.
- تبادل الخبرات بهدف تعزيز الآليات المتبعة في تحويل البيانات الخام إلى معلومات تحريرات مالية حول الجرائم المالية ذات دلالة (مثل ذلك: انظمة مراقبة العمليات المالية لمكافحة غسل الاموال و تمويل الارهاب، الآيات الربط التحليلي، القواعد والسناريوهات، الخ).
- التعامل مع التحديات الخاصة بالمنطقة و تطوير "نماذج الآيات" لتحقيق الامتثال تشمل على توجيهات و أدلة لتعزيز التدريب و التوعية.
- اصدار اوراق عمل و نشر مقالات لتعزيز التوعية حول مكافحة الجرائم المالية (و مثل ذلك: نشرات توعوية عالمية، الخ)

V. مناصب رئيسية/شروط التعين

رئيس المجموعة

يشغل أمين عام إتحاد المصارف العربية منصب رئيس المجموعة بشكل دائم.

نائب رئيس المجموعة

يتم تحديد هذا المنصب بالانتخاب. على نائب رئيس المجموعة أن يكون من مؤسسة عضو في "المجموعة" وأن يشغل هذا المنصب لمدة سنتين تبدأ فوراً بعد إنتخابه في الاجتماع السنوي و لحين الاجتماع السنوي الذي يتم فيه انتخاب نائب رئيس جديد للمجموعة أو الاتفاق على إبقاء نائب الرئيس القائم في منصبه (أي التجديد) في حال عدم وجود اعتراض على ذلك.

سكرتير المجموعة

تتعلق مسؤوليات سكرتير المجموعة، المنتخب من قبل الأعضاء، بإدارة الشؤون الإدارية للمجموعة، بما في ذلك:

- إرسال دعوات الاجتماع إلى الأعضاء قبل الاجتماع.
- طلب بنود جدول الأعمال من المجموعة واعداد مسودة جدول الأعمال لمراجعتها من قبل نائب الرئيس. سيتم الموافقة على جدول الأعمال النهائي من قبل الرئيس / نائب الرئيس.
- توثيق حضور الاجتماع وتوزيعه على الأعضاء خلال أسبوعين من تاريخ الاجتماع.
- الحفظ على وتحديث الوثائق الحاكمة للمجموعة والحصول على موافقة الأعضاء على أساس سنوي على أي تغييرات جوهيرية.

- إدارة منافذ المجموعة عبر الإنترن特 (مثل موقع الويب ، LinkedIn) بما في ذلك ما يتعلق بصياغة ونشر البيانات الصحفية.
- أداء ضمان الجودة على مطبوعات المجموعة بما في ذلك ما يتعلق بتصميم العلامة التجارية.
- تسهيل التنسيق والتواصل بين الرئيس ونائب الرئيس والشركاء الاستراتيجيين والأعضاء.

أمين صندوق

أمين الصندوق، المنتخب من قبل الأعضاء، هو المسؤول عن إدارة الشؤون المالية للمجموعة وتقديم بيانات المعاملات للأعضاء لراجعتها على أساس سنوي.

الشريك الاستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - اتحاد المصارف العربية

إن اتحاد المصارف العربية هو الجهة الوحيدة التي تغطي كافة الدول العربية، وهو اتحاد معترف به دولياً، ويسعى إلى تطبيق أفضل الممارسات والأنظمة المعترف بها دولياً، وذلك عبر ممارسات مصرافية سليمة. ويضم اتحاد المصارف العربية أكثر من 350 عضواً من ضمنها المصارف والمصارف المركزية والجمعيات المصرافية من مختلف أنحاء العالم العربي، ما يجعله أكبر تجمع مصرفي ومالى في المنطقة. دور اتحاد المصارف العربية في هذه المجموعة هو:

- تعيين الأفراد المؤهلين لدعم DCEO كجزء من اللجنة الاستشارية.
- دعم أهداف المجموعة والعمل داخل مجتمعاتها.
- تسهيل الاتصالات مع الهيئات الحكومية الدولية أو المحلية والهيئات التنظيمية والمنظمات المتخصصة.
- مساعدة المجموعة في الانخراط في العلاقات العامة ومبادرات التواصل.
- التعاون، عند الاقتضاء، في المساعي المشتركة مثل البحوث والدراسات الاستقصائية والتقارير.
- التعاون مع المجموعة بشأن مبادرات التعلم والتوعية بما في ذلك من خلال العروض التقديمية التي يقدمها خبراء المجموعة في مؤتمرات اتحاد المصارف العربية.

شريك استراتيجي - LSEG

يكون دور LSEG (قسم إدارة المخاطر) في هذه المجموعة هو دور طرف ثالث محايده. لقد خدمت LSEG مجتمع الجرائم المالية والامتثال في المنطقة لسنوات عديدة وتعتبر من المدافعين عن أفضل الممارسات العالمية. دورهم في المجموعة هو:

- تعيين الأفراد المؤهلين لدعم DCEO كجزء من اللجنة الاستشارية.
- اقتراح الفرص لزرع التعاون مع نشطاء الامتثال بما في ذلك المنظمات الدولية ، وجمعيات البنوك ، والبنوك المركزية ، والمنظمين ، والوكالات الحكومية.
- الترويج للمجموعة في ارتباطاتها الرئيسية بما في ذلك المؤتمرات والفعاليات.
- توفير الدعم والموارد للمجموعة حسب الضرورة بما في ذلك ما يتعلق بترتيبات الندوة عبر الإنترن特.

حليف استراتيجي - التحالف العالمي لمكافحة الجريمة المالية

بصفتها عضواً في التحالف العالمي لمكافحة الجريمة المالية شكلت المجموعة تحالفاً استراتيجياً مع التحالف العالمي لمكافحة الجريمة المالية (GCFFC) - فرع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا². تقدم كلتا المنظمتين نقاط قوة تكميلية للمبادرات المشتركة ، مع اعتماد التحالف العالمي - فرع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على بنائه التحتية الدولية لتوفير دعم فني رائد عالمياً ، ومساهمة المجموعة بالخبرة والتواصل مع شبكتها من البنوك الخاصة الرائدة في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. مجالات التعاون الرئيسية هي التالية:

- في عام 2021، حدّدت مجموعة الامتثال لمكافحة الجرائم المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتحالف العالمي لمكافحة الجريمة المالية، "الجرائم المالية القائمة على التجارة" كمجال تعاون رئيسي. تبلور هذا التعاون في الإصدار الرسمي للدليل المرجعي الشامل بشأن الجرائم المالية القائمة على التجارة باللغتين الإنجليزية والعربية في أكتوبر 2022. ويهدف الدليل إلى توفير مصدر واحد يسهل الوصول إليه للمعرفة والتعليم لمختصي الامتثال والهيئات الإشرافية ومسؤولي الجمارك ووكالات إنفاذ القانون على حد سواء ، لخلق فهم متوافق حول كيفية إساءة استخدام النظام التجاري ، وما هي الأساليب المتاحة للكشف عن هذه الانتهاكات ، وكيف يمكن للسلطات نشر هذه المعلومات لمنع حدوث المزيد من حالات الجرائم المالية القائمة على التجارة.
- قام دليل الجرائم المالية القائمة على التجارة بزرع بذور شهادة الجرائم المالية القائمة على التجارة³ من قبل مجموعة الامتثال لمكافحة الجرائم المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتحالف العالمي لمكافحة الجريمة المالية بالتعاون مع الجامعة الأمريكية في بيروت. تتكون الشهادة من المستوى الأول (فهم التجارة الدولية) والمستوى الثاني (مكافحة الجرائم المالية القائمة على التجارة). عند الانتهاء من المستوى الثاني، يكون المشاركون مؤهلين لإجراء امتحان شهادة معتمد من مجموعة الامتثال لمكافحة الجرائم المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتحالف العالمي لمكافحة الجريمة المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للحصول على لقب أخصائي معتمد في الجرائم المالية القائمة على التجارة. تم إصدار المستوى الأول في يناير 2024 بينما سيتم إصدار المستوى الثاني في يونيو 2024.
- في عام 2023، شكل التحالف العالمي لمكافحة الجريمة المالية مجموعة المؤسسات المالية. ستمثل مجموعة هذه المؤسسات المالية في القطاع الخاص من جميع أنحاء العالم، مع التركيز على قضايا مكافحة الجرائم المالية الرئيسية، بما في ذلك التهديدات والاستجابات من أجل تحسين

² يهدف التحالف العالمي لمكافحة الجريمة المالية إلى تعزيز التعاون الأكثر فعالية بين القطاعين العام والخاص وإشراك صانعي السياسات في التصدي لتحديات الجرائم المالية في جميع أنحاء العالم. نائب رئيس مجموعة الامتثال لمكافحة الجرائم المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هو نائب الرئيس الدائم للتحالف العالمي لمكافحة الجرائم المالية - فرع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الذي تم إنشاؤه في عام 2021).

³ تمت الموافقة على برنامج هذه الشهادة من الجامعة الأمريكية في بيروت من قبل رئيس المجموعة أمين عام اتحاد المصارف العربية، كاستثناء من الاتفاقية الخاصة بمبادرات التعلم والتوعية المشتركة بين المجموعة والاتحاد حيث يتطلب هذا البرنامج خبرة خاصة خارجة عن إطار دعم اتحاد المصارف العربية.

الفعالية الشاملة في مكافحة الجرائم المالية. سيتم تمثيل مجموعة الامثال لمكافحة الجرائم المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من

قبل نائب الرئيس إلى جانب أحد البنوك الأعضاء مما سيمثل البنك العضو تمثيلاً تلقائياً في مجموعات عمل الخبراء والفروع الإقليمية.

- استمراراً لرحلتهم في مكافحة الجرائم المالية، اتفقت المجموعتان على جعل مكافحة الرشوة والفساد مجال تعاون رئيسي لعام 2024.

اللجنة الارشادية لمجموعة الامثال لمكافحة الجرائم المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

ت تكون اللجنة الاستشارية للمجموعة من العضو المؤسس ، ونائب الرئيس السابقين الذين ما زالوا أعضاء نشطين ، وسكرتير المجموعة ، وممثلين عن الشركاء الاستراتيجيين. تتجه أنشطة اللجنة نحو دعم نائب الرئيس. وبهذه الصفة ، تشمل المسؤوليات الرئيسية ما يلي:

- مساعدة نائب الرئيس في إدارة الشؤون الداخلية للمجموعة بما في ذلك ما يتعلق بالمنتدى السنوي للمجموعة والنفقات وإدارة

مجموعات العمل.

- تسهيل تنفيذ استراتيجيات توسيع أنشطة المجموعة بما في ذلك التعاون مع نشطاء الامثال والوكالات الحكومية العامة والتدريب

والتعليم والعلامات التجارية والتسويق والعلاقات العامة والإعلامية والتواصل.

مراجعة المحاضر والبيانات الصحفية الصادرة داخلياً أو خارجياً من قبل المجموعة قبل نشرها.

- يجوز للجنة أيضاً الاعتراف بـ "المساهمين الأفراد" ودعوتهم لدعم أنشطة المجموعة. يلتزم هؤلاء المساهمون بقواعد نشاط هاوس

بموجب هذا الميثاق ويجب عليهم الكشف عن أي تضارب محتمل في المصالح والمشاركة على نفقتهم الشخصية.

المؤسسات الأعضاء

تم اختيار الأعضاء المؤسسين الأوليين (12 مؤسسة مالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) بناءً على مساهماتهم المتوقعة في أهداف المجموعة. تكون العضوية عن طريق الدعوة فقط وتقتصر على إما كبير مسؤولي الامثال أو رئيس مكافحة غسل الأموال / الجريمة المالية في المؤسسة العضو (لا يمكن للأعضاء البالغين حضور الاجتماعات). وفقاً لقدير الأعضاء، يمكن للمجموعة دعوة المؤسسات المالية الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للانضمام إلى المجموعة على أن لا يتعدى مجموع الأعضاء 15 عضواً كحد أقصى.. يتعين على المجموعة مراجعة وإعادة تقييم مدى كفاية هذا الميثاق على أساس سنوي والتوصية بأي تغييرات مفترضة على الرئيس أو نائب الرئيس لعرضها على الأعضاء للمراجعة والتأكيد. البنوك الأعضاء فقط هي المؤهلة للتصويت على أي مسائل تؤثر على المجموعة بصوت واحد لكل عضو.

النصاب والتصويت

جميع القرارات تتم على أساس "عدم الممانعة". فقط القرارات المتعلقة بعضوية المجموعة أو أي تغييرات متوقعة على الهيكل القانوني للمجموعة تتطلب تصويت الأعضاء. يجب أن يكون عضو المجموعة حاضراً في الاجتماع للتصويت. تشكل أغلبية الأعضاء النصاب القانوني. إذا لم يتم تحقيق

النصاب القانوني أو إذا لم يتم الحفاظ على النصاب مع تقدم الاجتماع بعد إعلان النصاب ، فلا يمكن طرح القرارات للتصويت. سيتم اتخاذ جميع القرارات عن طريق التصويت بالأغلبية البسيطة. يشكل البنك العضو الرئيسي مع بنك عضو فرعى (شركة تابعة) صوتاً واحداً. فقط في حال عدم الاتفاق، يقوم الرئيس أو نائب الرئيس بالتصويت النهائي.

تشاتام هاوس

تخضع جميع المجتمعات لقواعد Chatham House (آراء الأعضاء خاصة بهم وليس آراء منظماتهم ، ولا حضور صحفي ، ولا توجد تقارير عن الأفراد في أي توصيات).

المشاركة

لكي تحقق هذه المجموعة هدفها، يجب أن يكون الأعضاء متاحين لحضور كل الاجتماعين كل عام شخصياً. إذا لم يتمكن كبير مسؤولي الامثال أو رئيس مكافحة غسل الأموال / الجريمة المالية من حضور اجتماعين متتالين، فيمكن للأعضاء التصويت لإزالة العضو المذكور من المجموعة وترشيح مؤسسة بديلة مناسبة لتصبح عضواً.

اختيار العضوية

يتم اختيار العضوية كعملية ترشيح و اختيار للمجموعة. يجب اختيار المؤسسات بأغلبية الأصوات لضمان عمل المجموعة في ظل عملية اختيار ديمقراطية. ينضم الأعضاء المحتملون في البداية إلى المجموعة بصفة مراقب لمدة ستة أشهر وبعد ذلك يقوم الأعضاء بإجراء تصويت آخر على العضوية الرسمية. لا يوجد شخص أو كيان واحد مسؤول عن اختيار العضوية.

مجموعات العمل

يمكن للرئيس أو نائبه تقويض الصلاحية إلى مجموعة عمل أو أكثر، يقودها أحد الأعضاء، وذلك للعمل في مشاريع محددة أو مبادرات أخرى على النحو المتتفق عليه من قبل المجموعة. هذا و يمكن لرئيس مجموعة العمل دعم مجموعته بخبراء آخرين متخصصين في شؤون معينة سواء أكانوا من المصارف الأعضاء أو من غير الأعضاء، و يشمل ذلك خبراء من مؤسسات غير مالية/القطاع الحكومي . يجب على مجموعات العمل رفع تقاريرها حول استنتاجاتها وتوصياتها لنائب الرئيس.

فرع أوروبا

يُعد الفرع، الذي تم إطلاقه رسميًا عام 2021، الزراع الإقليمي للمجموعة و يعمل كهيئة متميزة تحت مظلة المجموعة. ويهدف إلى توسيع نطاق وصول المجموعة إلى المؤسسات المالية العربية في جميع أنحاء أوروبا من خلال إنشاء شبكة دعم لمشاركة أدوات أفضل الممارسات ، وتعزيز حوكمة الامثال ، وتعزيز العلاقات مع المجتمعات المصرفية الدولية بما في ذلك الجهات الرقابية. سيعمل عضو المجموعة كعضو دائم في اللجنة الاستشارية لفرع أوروبا ويقدم تحديثات منتظمة لأعضاء المجموعة حول أنشطة فرع أوروبا.

الضيوف

يجوز للسلطات التنظيمية والخبراء المتخصصين من الشركات الاستشارية أو مزودي الخدمة أو البنوك الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو البنوك الدولية المشاركة بناءً على دعوات خاصة يوافق عليها الرئيس أو نائب الرئيس أو الأعضاء.

VI. الأمور اللوجستية

جلسستان عامتان كل عام: أحدهما شخصي والأخر افتراضي (اجتماعات افتراضية إضافية حسب تقدير الرئيس أو نائب الرئيس). هيكل الاجتماع: مناقشة المائدة المستديرة.

جدول الأعمال

إجتماع تمهيدي ، يليه عشاء عمل مع متحدثين	من 6:30 مساءً و لغاية 7:30 مساءً	اليوم الأول:
إجتماع رسمي مع غداء عمل	من 8:30 صباحاً و لغاية 4:30 بعد الظهر	اليوم الثاني:

المؤسسات/الأعضاء المؤسسين

تمثل اللائحة أدناه المؤسسات المالية التي تم الاتصال بها لتشكيل الأعضاء المؤسسين للمجموعة. سوف تقوم المجموعة باستكمال قائمة الأعضاء النهائية بشكل رسمي خلال الاجتماع الأول للمجموعة.

المؤسسات التي قامت بتأسيس المجموعة / الأعضاء

رئيس المجموعة

السيد وسام فتوح، أمين عام إتحاد المصارف العربية

نائب الرئيس

السيد مايكل ماتوسيان، نائب رئيس تنفيذي، رئيس ادارة مراقبة الالتزام – البنك العربي

الفترة: : من أيلول 2016 – أيلول 2018

السيد وحيد راثور، نائب رئيس تنفيذي، رئيس ادارة الامتثال – بنك ابو ظبي التجاري

الفترة: : من أيلول 2018 – كانون الثاني 2019

السيد مايكل ماتوسيان، نائب رئيس تنفيذي، رئيس ادارة مراقبة الالتزام – البنك العربي

الفترة: : من فبراير 2019 – سيتم تحديد المدة لاحقا

المؤسسة	الدولة
بنك أبو ظبي التجاري	الامارات
مجموعة البركة المصرفية	البحرين
البنك العربي	الأردن
بنك مصر	مصر
بنك المؤسسة العربية المصرفية	البحرين
بنك بلوم	لبنان
بنك مسقط	سلطنة عمان
بنك بوبيان	الكويت
بنك الإمارات دبي الوطني	الامارات
بنك المشرق	الامارات
البنك الأهلي المصري	مصر
بنك الكويت الوطني	الكويت
بنك قطر الوطني (انضم كانون الثاني (2019)	قطر
سيتم تحديده لاحقا	السعودية

البنك التجاري القطري كان عضوا في المجموعة (2018-2016)

مجموعة سامبا المالية كانت عضوا في المجموعة (2018-2019). كانت لجنة مكافحة غسل الأموال - المملكة العربية السعودية مراقباً (2020).